



جامعة  
بنغازي الحديثة



**مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم  
والدراسات الإنسانية  
مجلة علمية إلكترونية محكمة**

**العدد الثالث**

**لسنة 2019**

حقوق الطبع محفوظة

## شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

- 1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
- 2- المقدمة، وتشمل التالي:
  - ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
  - ❖ مشكلة الدراسة.
  - ❖ أهمية الدراسة.
  - ❖ أهداف الدراسة.
  - ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.
- 3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
- 4- قائمة المصادر والمراجع.
- 5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

### القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:
  - أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
  - ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
  - أن يكون البحث مراعيًا لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
  - أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
  - أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
  - أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشره بين حاصرتين، يلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
  - عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.
2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

## إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث إلكترونياً ( Word + Pdf ) إلى عنوان المجلة [info.jmbush@bmu.edu.ly](mailto:info.jmbush@bmu.edu.ly) او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عمله، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمتها العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن آراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 دل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 \$) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: (بنغازي - ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد).
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

[info.jmbush@bmu.edu.ly](mailto:info.jmbush@bmu.edu.ly)

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله  
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة  
[Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly](mailto:Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly)

# دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الأوروبية بين الفرص التحديات مع التطبيق على المواقف الأوروبية تجاه القضية ال فلسطينية (1993-2014م)

\* د. طارق صالح عبد النبي الذباح، \*\* د. منى رمضان بوبكر المطردي

( \* عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية - جامعة اجدابيا - ورئيس قسم العلوم السياسية بأكاديمية الدراسات العليا. \*\* عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية - جامعة اجدابيا - ليبيا )

## - مقدمة:

من الملاحظ أنه في الآونة الأخيرة تحول اهتمام المنظرين في حقل العلاقات الدولية كثيراً تجاه أثر الاقتصاد علي العلاقات السياسية الدولية، على النقيض مما كان حاصلًا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتي بداية تداعي الحرب الباردة، وربما يعود ذلك إلى عدة أسباب منها تركيز الاهتمام خلال فترة الحرب الباردة على العوامل السياسية-الامنية-العسكرية لأن القضية الرئيسية كانت تتمحور حول مدى ما يمكن فعله لتجنب المواجهة العسكرية النووية بين القطبين الدوليين السوفيتي والأمريكي. لذا كانت تعتبر العوامل الاقتصادية العالمية "سياسة دنيا، سيطرة الفكر الواقعي على حقل العلاقات الدولية بدءاً من هانز مورجا نثو، ذلك الفكر الذي كان يفصل تماماً بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، باعتبار الأول يدور حول الثروة وافترض الإنسان الساعي نحو تعظيم المنفعة باستمرار، بينما الثاني يدور حول القوة وافترض الإنسان السياسي الساعي باستمرار نحو تعظيم القوة، يعود ثالث تلك العوامل إلى خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية باعتبارها القوة الاقتصادية المهيمنة عالمياً مالياً وتصنيعياً، رغم اقتسام الهيمنة السياسية-العسكرية على العالم مع القطب الثاني السوفيتي. ويرتبط بذلك توحيد القطب الأمريكي لدول المعسكر الغربي حول سياساته الاقتصادية العالمية لمواجهة القطب السوفيتي مما لم يسمح معه ب بروز أي اختلافات في الرؤى الغربية لدور الاقتصاد في السياسة العالمية أو المؤسسة الدولية للاقتصاد.

## - مشكلة الدراسة:

الملاحظ أن تجاهل الاقتصاد في العلاقات الدولية قد انتهى في سبعينيات القرن العشرين، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها سعي كثير من منظري العلاقات الدولية لتفسير التغير الفجائي الجذري في الاقتصاد العالمي بعد أزمة النفط العالمية الأولى 1973م وانفراط عقد السيطرة من قبضة الولايات المتحدة في تلك الأزمة. من ثم ظهرت تنظيرات جديدة مثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومنظور "عبر- القومية TRANSNATIONALISM" ومفاهيم الأنظمة الاقتصادية العالمية، تدشين حملة دولية في بدايات السبعينيات لنظام اقتصادي دولي جديد نظراً لتراجع كفاءة النموذج الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية من حيث أن التجارة لم تعد هي محرك النمو. لذا تم إدراج سياسات جديدة لدراسة عدم المساواة بين الشمال الغني وبين الجنوب الفقير وتقديم آليات راديكالية لإعادة توزيع الثروات بين الأمم، من ثم كان الجدل بين الشمال والجنوب سبباً في تركيز الأنظار على النظام الاقتصادي العالمي وكيفية تنظيمه، دور الريادة الذي لعبه بعض الأكاديميين في انتقاد تجاهل العلاقات الدولية للعوامل الاقتصادية في دراسة السياسة العالمية مثل سوزان سترينج ومونتاجيو بورتون الأساتذة في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية.

## - تساؤلات الدراسة:

وهنا نطرح تساؤلا هل تستطيع الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية مثل الدعم الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية أن تكون بديلا لاستخدام القوة، أم أن القوة ستظل عاملا حاسمًا في تحديد كفاءة عمل تلك الأدوات بتعزيزها ودعمها؟

## - التعريفات الإجرائية:

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف القوة الاقتصادية - باعتبار مركزها في السياسة بين الدول - على أنها قد تتضمن:

- 1- أنماط القوة الاقتصادية ذات الصلة باحتمالية الحرب.
- 2- أنماط القوة الاقتصادية غير ذات الصلة المباشرة باحتمالية الحرب؛ بل التي تقدم حالة من النفوذ الدولي الممتد.
- 3- أنماط القوة الاقتصادية الهيكلية؛ وهي ليست قوة علائقية - RELATIONAL POWER أو وصائية - توجيهية GODFATHER POWER، بل هي القدرة على تحديد جدول الأعمال وتشكيل السياق والبيئة التي في ظلها تصنع القرارات وتحدد الفرص والخيارات بشكل غير واع.

ويمكن ممارسة القوة الاقتصادية على المستوي الدولي عبر عوامل وأدوات عدة، منها:

- 1- التعريفات الجمركية.
- 2- القيود الكمية/ نظام الحصص.
- 3- القيود النقدية.
- 4- إجراءات الحظر على المبادلات التجارية.
- 5- المقاطعة الاقتصادية.
- 6- ترتيبات الاندماج الاقتصادي الإقليمي.
- 7- الإعانات
- 8- التجميد والتأميم.
- 9- تخفيض العملة المحلية.
- 10- المعاملة التفضيلية في الصادرات والواردات.

## - اهداف الدراسة:

بناء على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة ابعاد الأداء الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية.
- 2- معرفة أنماط القوة الاقتصادية ذات الصلة باحتمالية الحرب.
- 3- تهدف هذه الدراسة أيضا الى معرفة ما اذا كانت الأداة الاقتصادية فعالة اكثر في مواجهة الأدوات الأخرى لتتقيد السياسة الأوروبية.

## - منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية التحليلية التي تهتم بدراسة الظاهرة محل البحث لمعرفة طبيعتها، وخصائصها وسماتها المميزة، ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الدراسة، للوصول الى نتائج تحليلية دقيقة وتعتمد هذه الدراسة على:

- 1- **المنهج التحليلي الوصفي** الذي يقوم بجمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول الى تعميمات مقبولة أي انه يقوم بوصف وتفسير الظاهرة محل الدراسة، والعمل على استخلاص النتائج.
- 2- **المدخل المؤسساتي** يعتبر المدخل المؤسساتي من اقدم المداخل الفكرية في دراسة العملية السياسية ويركز أصحاب هذا المدخل في دراساتهم للظواهر السياسية المختلفة على طبيعة العلاقات السائدة بين المؤسسات السياسية، وسوف يتم الاستفادة من هذا المدخل في التعرف على ابعاد الاداء الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

ما يرتبط بالتحليل هنا هو ما سوف يتم عرضه من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية وهي المساعدات والمعونات الاقتصادية الخارجية والعقوبات المالية والتجارية بالإضافة إلى برامج الشراكة الإقليمية التي تميز بها الاتحاد الأوروبي؛ لكي يتم استخلاص ما إذا كانت الأداة الاقتصادية فعالة أكثر في مواجهة الأدوات الأخرى لتنفيذ السياسة الأوروبية؟

### أولاً: أبعاد الأداة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية<sup>ii</sup>

#### أ. المساعدات والمعونات:

إن الدعم الخارجي<sup>iii</sup> يعد سياسة معقدة تتضمن نقل النقود، الائتمان، البضائع، المساعدة التقنية والمعرفة من مستضيف تلك الموارد إلى جهة أخرى. وتتنوع مصادر الدعم بين حكومات، منظمات دولية، منظمات تطوعية وتكافلية خاصة تعتمد سواء على التمويل العام أو التبرعات الفردية الخاصة.

لكن **الدعم الاقتصادي ECONOMIC AID** يمكن تعريفه بأنه نقل الموارد من الحكومة والوكالات العامة لدولة ما أو لمجموعة من الدول إلى حكومة دولة أخرى عبر وكالاتها العامة من غير التزام مسبق أو علاقة تعهدية تبادلية. والدعم الاقتصادي الخارجي قد يكون ثنائياً أو متعدد الأطراف. وربما يُعلق الدعم الخارجي - خاصةً الدعم ثنائي الأطراف - على استجلاب سلع ومنتجات معينة من الدول المتبرعة و/ أو إنفاق قيمة الدعم على مشروعات محددة داخل الدولة المتلقية للدعم. ويعتبر لتلك الأسباب الدعم الاقتصادي امتداداً للسياسة بصورة أخرى باعتباره أداة لتوجيه السلوك الداخلي والخارجي للدول المتلقية للدعم بأغراض سياسية على الرغم مما يمكن الحديث عنه من أوجه معنوية قيمة في عمليات الدعم الخارجي بأغراض إنسانية مشتركة خاصةً في حالات الأزمات والطوارئ.

ويمكن تلخيص أهداف الدعم الاقتصادي الخارجي في 4 نقاط هي:

- 1- لاعتبارات سياسية واستراتيجية.
- 2- تعزيز التنمية الاقتصادية الدولية.
- 3- لأغراض إنسانية وأخلاقية.
- 4- في فترة ما بعد الحرب الباردة برزت أهمية الدعم الاقتصادي كأداة للسعي وراء تحقيق عدد متنوع من الأهداف منها محاربة الفساد، تنمية سياسات الحوكمة، تعزيز حقوق الإنسان، وكذلك تنمية مؤسسات وممارسات ديموقراطية في الدول الأقل نمواً LDCs والدول الشيوعية السابقة.

لقد برزت ظاهرة توجيه الدعم الاقتصادي الخارجي منذ مشروع جورج مارشال الأمريكي لإعادة الإعمار في أوروبا الغربية 1948م. وفي إطار الصراع الأيديولوجي بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي خلال الحرب الباردة أصبح توجيه الدعم الاقتصادي والمالي والتقني للدول التابعة لأي من القطبين الرئيسيين أداة هامة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لكل منهما للحفاظ على تماسك كلا المعسكرين؛ من ثم كان الدعم الاقتصادي الدولي خلال فترة الحرب الباردة قد اتخذ طابع التسييس في إطار ذلك الصراع الأيديولوجي. وقد امتد نفس النهج إلى الدول الاستعمارية الأوروبية التقليدية - مثل فرنسا، بريطانيا، إسبانيا وإيطاليا - بتوجيه الدعم إلى مستعمراتها السابقة في أفريقيا، آسيا وأمريكا لتعزيز استمرار علاقاتها بتلك الدول المستقلة حديثاً.

وفي عصر ما بعد الحرب الباردة برز نمطان جديان للدعم الاقتصادي الخارجي هما:

- 1- سياسات التكيف الهيكلي SAPs كأداة بعيدة المدى للدعم موجهة من المؤسسات الدولية متعددة الأطراف كصندوق النقد والبنك الدوليين.
- 2- آلية "المشروطة" CONDITIONALITY التي على أساسها يتم صرف التمويل للدول، خاصة في مجالات الشؤون السياسية ومعايير الحوكمة، الإصلاحات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

أما عن استخدام الاتحاد الأوروبي لآلية الدعم الاقتصادي والمساعدات والمعونات الخارجية فيمكن تفسير الدور الأوروبي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي مثلاً وتقديم المساعدات إلى الجانب الفلسطيني من منظور أن تقديم تلك المساعدات عادةً ما يساعد أطراف الصراع على تجاوز مرحلة الأزمة، ويعد في تلك الحالة تقديم المساعدات أداة من أدوات تسوية الصراع.<sup>iv</sup>

وعلى الجانب الرسمي<sup>v</sup> المعلن من طرف الاتحاد الأوروبي ذاته في تطويع آلية المساعدات الخارجية لأغراض التنمية فيمكن القول إن الإدارة العامة للتعاون الدولي والتنمية DG-DEVCO التابعة للمفوضية هي المسؤولة عن تصميم سياسات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال خاصةً عمليات تحديد احتياجات شركاء الإتحاد وتسليم الدعم عبر العالم بالتعاون مع أجهزة المفوضية الأخرى ذات الصلة مثل خدمة الفعل الخارجية الأوروبية EEAS. وتعمل تلك الإدارة في قطاعات (حقوق الإنسان والحوكمة، الغذاء والزراعة، النمو الاقتصادي، البنية التحتية، البيئة، الطاقة، الصحة والتعليم).

وتهدف تلك السياسة إلى تحقيق عدة أغراض منها:

1. خفض الفقر في العالم.
2. ضمان التنمية المستدامة اقتصادياً، اجتماعياً وبيئياً.
3. تعزيز الديمقراطية وحكم القانون، والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان.
4. تحقيق التنسيق بين الإتحاد والدول الأعضاء فيه، في مجال التعاون التنموي لضمان التمثيل الخارجي الجيد للإتحاد في هذا الحقل.

ويمكن النظر إلى السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي من زاوية اقتصادية أخرى تتمثل في ما يمكن تسميته الدبلوماسية التجارية.<sup>vi</sup> بمعنى توجيه المصالح التجارية لأوروبا حول العالم عبر قنوات دبلوماسية بالأساس، سواء على المستوى القطري- المحلي<sup>vii</sup> أو على مستوى العمل الاتحادي المشترك. خاصةً مع الاقتصادات القوية الصاعدة لدول تجمع البريكس BRICS ودول مجلس التعاون الخليجي.

## ب. العقوبات المالية والتجارية:

لقد أصبحت العقوبات الاقتصادية<sup>viii</sup> أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية خاصة في عصر ما بعد الحرب الباردة، سواء بشكل ثنائي يخضع لإرادات الدول المتنافسة أو بشكل متعدد الأطراف تحت غطاء المؤسسات الدولية خاصة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتعتبر تلك الأداة من وجهة نظر سياسية مرحلة وسط ما بين عدم الفعل السلبي وبين استخدام القوة المادية فعلياً.

وتعود أسباب زيادة الاعتماد على آلية العقوبات الاقتصادية في العلاقات الدولية إلى:

- 1- حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان اللجوء إلى القوة العسكرية المادية أمراً غير مستبعد في حل النزاعات الدولية، لكن بعد تلك الحرب ظهرت بدائل عدة لاستخدام القوة بهذا الشكل الصراعي في ظل بروز مفاهيم الجماعة الدولية وتعزيز قيم القانون الدولي من خلال هياكل مؤسسية عالمية متعددة الأطراف كان أهمها الأمم المتحدة التي جاء ميثاقها متضمناً في ثناياه - المادة 16 والباب السابع منه - استخدام العقوبات الاقتصادية كأدوات شرعية مفضلة أكثر عن استخدام القوة المسلحة.
- 2- أكدت الحسابات الرشيدة للعصر النووي على حساسية الدول تجاه اللجوء إلى القوة في حل خلافاتها البينية خشية الفناء (الهولوكوست) النووي المتبادل، لذلك كان البحث ضرورياً عن أدوات أخرى سلمية لفرض النفوذ والتأثير بين المتنافسين دون اللجوء إلى الحل النووي.
- 3- نمو الاقتصاد العالمي وزيادة التفاعل الاقتصادي بين الدول في إطار الاعتماد المتبادل INTERDEPENDENCE مما عزز من أهمية العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات فن الحكم STATECRAFT.

ويمكن تعريف العقوبات الاقتصادية ECONOMIC SANCTIONS على أنها "فرض جزاءات اقتصادية في محاولة لتغيير السلوك السياسي لدولة ما مستهدفة كبديل لاستخدام القوة المادية". لذلك فهي إجراءات تتعدى مجرد الإقناع إلى سياسات الإرغام لتحقيق أغراض متعددة منها ما يتعلق بتحقيق المصلحة الوطنية للدولة التي تفرض العقوبة، ردع الدولة المستهدفة بالعقوبة عن اللجوء إلى القوة أو دفعها للتفاوض وتعديل سلوكها العدائي، ولربما تستخدم تلك العقوبات لتعزيز المعايير والقيم العالمية المشتركة في مواجهة الدول التي لا تراعي تلك القيم والمعايير. لكن لا يمكن الحكم بصورة مطلقة على الغرض من فرض العقوبات إلا في سياقها الشامل نظراً لأنها تخضع للتباين بين الأهداف المعلنة والنوايا الحقيقية.

### وقد تستهدف العقوبات الاقتصادية الدولية:

- 1- فرض عقوبات بشكل فردي ضد دولة قد تشكل تهديداً مباشراً لدولة معينة، مثل حالة العقوبات الأمريكية ضد كوبا أثناء حكم فيديل كاسترو حتى 2014م.
- 2- إكراه دولة ما على تغيير جانب محدد من سياساتها المحلية قد يراه البعض مخالفاً للقاعدة العامة المتفق حولها من معايير وقيم للمجتمع الدولي، مثل حالة العقوبات الدولية ضد جنوب أفريقيا أثناء تطبيق سياسة الفصل العنصري حتى 1994م.
- 3- إجبار حكومة دولة ما على تغيير عنصر محدد من سياساتها الخارجية قد يخرق قواعد القانون الدولي، مثل حالة العقوبات الدولية ضد العراق بعد غزو الكويت 1990م حتى 2003م.

ويمكن تناول المؤثرات المرغوبة من تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية من ثلاثة أوجه، هي:



- 1- الأهداف الأولية PRIMARY OBJECTIVES التي تتسم بالرسمية والعموم وتسعى نحو تغيير سلوك أو عكس التصرف للدولة المستهدفة سواء داخلياً أو خارجياً.
- 2- الأهداف الثانوية OBJECTIVES SECONADRY التي تتضمن قرارات بخصوص حالة وتصرفات الدولة المبادرة بفرض العقوبات، مثل الرغبة في السيطرة على الرأي العام داخل دولة معينة.
- 3- الأهداف الثالثة TERTIARY OBJECTIVES والتي تشير إلى النطاق الدولي الأوسع، حيث تصبح العقوبات أداة للحفاظ على النظام الدولي والدفاع عن التواصل السلمي للعلاقات الدولية.

ويمكن تصنيف العقوبات الاقتصادية الدولية في فئتين رئيسيتين، هما:

- 1- استهداف اقتصاد الدولة ككل بتطبيق الحظر العام EMBARGO باستبعاد كافة أشكال التجارة المتبادلة والتحويلات المالية وتجميد الأصول الخارجية للدولة وقطع كافة وسائل المواصلات والنقل والاتصال.
- 2- أو استهداف قطاعات معينة من اقتصاد الدولة بتطبيق العقوبات بمعايير انتقائية SELECTIVE تغطي سلعاً محددة / أو خدمات مالية تعتبر حيوية لاقتصاد الدولة المستهدفة بالعقوبات.
- وتفرض العقوبات كما سبق القول إما بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف، وقد تكون محددة المدة أو عقوبات ممتدة على الأجل البعيد.

ويمكن قياس مدى فاعلية العقوبات الاقتصادية من خلال تقييم مدى استجابة الدولة المستهدفة لطلبات الدولة/الدول المبادرة بفرض العقوبات، سواء بتغيير سلوكها وسياساتها في قضية بعينها فتكون العقوبات حينها ناجحة في تحقيق الهدف منها، أو أن تصر الدولة على سلوكها السابق فلا تجدي معها منظومة العقوبات الحالية مما يتطلب إعادة التفكير في إمكانية التوسع في العقوبات أو فرض عقوبات إضافية أو تخفيف العقوبات الحالية حتى يتسنى للدولة الدخول في عملية تفاوضية جدية متى ارتأت ذلك التخفيف يصب في صالحها.

أما عن استخدام الاتحاد الأوروبي لآلية العقوبات الاقتصادية يمكن القول<sup>ix</sup> إن استخدام الاتحاد الأوروبي لتلك الآلية ضد الدول، الأفراد والكيانات يتم وفق مقاييس وضوابط للتقييد كأداة رئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد في بعض الحالات، ووفق قرارات مجلس الأمن الصادرة تحت بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في بعض الحالات الأخرى.

ويستهدف الاتحاد من وراء تلك العقوبات إحداث تغيير في سياسة أو نشاط الدولة المستهدفة أو جزء من تلك الدولة، أو الحكومة، الكيانات، أو الأفراد بأسلوب منعي Preventive وليس تأديبياً Punitive في فرض تلك العقوبات كجزء من سياسة شاملة ومتكاملة في إطار استراتيجيات السياسة الخارجية للاتحاد ككل وبالتوازي مع أدوات الحوار السياسي والجهود السلمية المتممة الأخرى.

ويحدد الاتحاد الأوروبي في فرض تلك العقوبات الجهات المعنية المطلوب فرض العقوبات في حقها بما لا يظال المدنيين أو المبعوثين الخارجيين لدى الدولة، وبما يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن يكون فرض العقوبات بغرض طرح علاج فعال للأزمات الموجودة وأن يكون متوافقاً مع الأحكام العليا لمحكمة الاتحاد الأوروبي، وكذلك أن تحدد الأغراض السياسية لمعايير العقوبات المفروضة بشكل واضح في القوانين المشرعة بذلك الخصوص.

وتتم أيضاً مراجعة دورية لسياسة الاتحاد الأوروبي في فرض العقوبات أو تمرير عقوبات الأمم المتحدة لضمان أن المعايير المفروضة في فرض العقوبات تطبق كما يجب بما يمكن معه تعديلها، زيادتها أو إلغائها.

### ج. برامج الشراكة:

يتميز الاتحاد الأوروبي باستخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، ويأتي على قمة تلك الأدوات آلية الشراكة<sup>x</sup> Partnership، والتي من خلالها يستطيع الاتحاد التعاون تنموياً مع عديد الشركاء حول العالم تدعيماً للمصالح الاستراتيجية له ولمجابهة التحديات العالمية المشتركة خاصة في مجالات الطاقة، البيئة، مراكز الأبحاث وغيرها، من خلال أجنداث محددة وباستخدام أدوات تمويلية تمكن الاتحاد الأوروبي من لعب دور هام في صياغة التغيرات العالمية من خلال فرض قيمه الأصيلة.

حيث يمول الإتحاد الأوروبي كثيراً من النشاطات في كثير من المناطق حول العالم من خلال آلية الشراكة التي كانت آخر أجنذاتها تمتد من 2014م حتى 2020م (ضمن الاستراتيجية الأوروبية الشاملة لعام 2020م) بميزانية قدرها 954.80 مليون يورو.

وتعتبر الأهداف الرئيسة لتلك الآلية هي:

1. تقديم الدعم السياسي للشركاء والاستجابة للتحديات العالمية.
2. نشر البعد الدولي لاستراتيجية "أوروبا 2020".
3. تدعيم فرص الوصول للأسواق وتعظيم فرص التجارة والاستثمار أمام الشركات الأوروبية.
4. توجيه الدبلوماسية العامة والتعاون الأكاديمي.
5. تعميق التكامل الاقتصادي مع دول الجنوب العالمي.
6. دعم التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الإصلاح لدى الشركاء مع مراعاة الخصوصية.

وعلى قمة برامج الشراكة التي أسسها الاتحاد الأوروبي في محيطه الإقليمي تأتي الشراكة الأوروبية المتوسطية مع دول جنوب المتوسط<sup>xi</sup> Euro-Mediterranean Partnership، بدءاً من تونس 1995م، ثم إسرائيل، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تركيا (اتحاد جمركي) وانتهاء بالجزائر 2002م؛ حيث تشكل التجارة مع دول ذلك الإقليم 8.6% من تجارة الإتحاد الأوروبي الخارجية بفائض في الميزان التجاري لصالح الإتحاد بما قيمته 38.6 مليار يورو عام 2014م.

وتهدف تلك الاتفاقيات بالأساس إلى إنشاء منطقة تجارة حرة قوية بين الإتحاد الأوروبي وبين دول المتوسط فيما يسمى EMFTA بما يهدف إلى إزالة العوائق أمام تدفق التجارة والاستثمار بين الجانبين في إطار اتفاقيات تجارية بالأساس يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تعزيزها مستقبلاً لتشمل مزيداً من تحرير التجارة في الموارد الزراعية، الخدمات، الاستثمار والسلع المصنعة.

ولتعزيز برامج الشراكة تلك مع دول جنوب المتوسط جاءت المبادرة الفرنسية لإنشاء الإتحاد من أجل المتوسط UFM والتي تهدف لإنشاء منطقة مشتركة للسلام، الاستقرار والازدهار المشترك في تلك المنطقة من العالم. حيث لا تزال اتفاقية أغادير الموقعة عام 2007 بين الإتحاد الأوروبي وبين كل من تونس، المغرب، الأردن ومصر مفتوحة أمام باقي دول جنوب المتوسط العربية الأخرى للانضمام إليها. وحالياً يتم تمويل تلك البرامج تحت مظلة سياسة الجوار الأوروبي المعلنة منذ 2012م.

ثانياً: سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية ودور الأداة الاقتصادية:

العلاقات التاريخية ما بين أوروبا وفلسطين قبل 1993م<sup>1</sup>

**الحروب الصليبية:** يمكن الحديث عن العلاقة بين أوروبا وفلسطين بالتأكيد على مفهوم "عقدة الخوف" التي ربطت منذ قرون بين العرب والأوروبيين والكامنة في وعي كل منهما تجاه الآخر، حيث إن التاريخ الملتبس والدامي بين الطرفين سيظل محكوماً بتاريخين معينين كان لهما السطوة الكاملة على اللاوعي الغريزي للعرب والأوروبيين، التاريخ الأول هو عام 711 ميلادية وهو تاريخ بداية الوجود العربي في الأندلس، والتاريخ الثاني هو عام 1099م تاريخ تأسيس الإمبراطورية اللاتينية في القدس بعد الحملة الصليبية الفرنجية. ففي الجانب العربي ظلت ذكريات الحروب الصليبية هي المغذي لرؤية العرب للغرب. بل إن كثيراً من العرب لا يرون إنشاء دولة إسرائيل إلا من خلال منظور الحرب الصليبية وإنشاء أول إمبراطورية صليبية على أرض فلسطين عام 1099م ميلادية. وفيما يمكن استخلاصه من هذا السرد أن المواجهة السياسية بين الطرفين كانت فيما يبدو حتمية نظراً للأوضاع السياسية التي كان يعيش في ظلها الطرفان، فالعالم العربي كانت تتقاسمه ثلاث قوى سياسية: الدولة العباسية ومركزها بغداد، الدولة الأموية ومركزها قرطبة والدولة الفاطمية ومركزها القاهرة. وهذه القوى الثلاث كانت تتنازع فيما بينها لقب الخلافة الإسلامية وتدعي كل منها أحقيتها بقيادة المسلمين دون الآخرين مما جعل من الإسلام والدين الإطار التبريري للصراعات السياسية خصوصاً عندما فرض الفاطميون على المناطق التي يحكمونها المذهب الشيعي في مواجهة المذهب السني الذي كان سائداً في بقية أنحاء العالم العربي. أما أوروبا المسيحية فقد كانت تتنازعها إمبراطوريتان سياسيتان تعتمد كل منهما على مرجعية دينية مختلفة. فالإمبراطورية البيزنطية في الشرق كانت تابعة للكنيسة البابوية في القسطنطينية. والإمبراطورية الثانية هي الإمبراطورية اللاتينية الجرمانية في الغرب وكانت تابعة للكنيسة البابوية في روما. فكان لهذه الصراعات السياسية المتسترة بالدين دور في الصدام الحتمي بين شاطئي المتوسط والذي سيكون الدين هو تبريره الأعلى والحروب الصليبية هي أدواته المباشرة. فهزيمة الإمبراطورية البيزنطية أمام السلاجقة الأتراك المسلمين عام 1071م واستيلائهم على كل آسيا الصغرى كان بداية التفكير العملي في الحروب الصليبية. وفي أعقاب هذا الاجتياح التركي طلب الإمبراطور ميشيل السابع عام 1973م دعم البابا جريجوري السابع لنجدة مسيحيي الشرق. ولكن انشغال البابا بالحرب ضد الإمبراطورية الجرمانية لتكريس سلطته عمل على عدم تحقيق مشروع الحرب الصليبية، لكن ما تلبث أن تنتعش الدعوة مرة أخرى مع عام 1089م عندما بدأت المفاوضات بين البابا أوربين الثاني والإمبراطور البيزنطي ألكسيس للحصول على دعم كل منهما للآخر. فالبابا كان يواجه الإمبراطور هنري الرابع، والثاني كان يواجه التوسع النورماندي. وبمجرد أن تدعمت سلطة البابا "أوربين الثاني" في مواجهة "هنري الرابع" حتى انفتح الباب على مصراعيه للحملة الصليبية بدءاً من الحملة الأولى عام 1096م حتى نهاية الحملات الصليبية 1291م بانتصار المملوك بيبرس على سان جان ملك عكا لتنتهي بذلك الموجات الصليبية على فلسطين والعالم العربي التي استمرت لمدة قرنين من الزمان، ونجح المماليك في فرض حكمهم على كل من مصر وسوريا وفلسطين لمدة قرنين ونصف كوحدة إدارية سياسية واحدة إلى أن انتزع منهم العثمانيون حكم الشرق العربي.

**حلم نابليون الإمبراطوري:** من الشائع أن الهدف الأول للحملة الفرنسية على مصر كان قطع طريق المواصلات البحرية بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند. فكان حلم "نابليون" في تكوين إمبراطورية شرقية امتداداً للحلم الصليبي الأوروبي الذي كان يرى في السيطرة على الشرق

<sup>1</sup> من عرض د. صفوت حاتم لكتاب د. بشارة خضر بالفرنسية (L'EUROPE ET LA PALESTINE DES CROISADES A NOS JOURS)، متوفرة على الدورية ربع السنوية الإلكترونية "كان التاريخية"، السنة الثانية، العدد الرابع. وأيضاً:

Bichara KHADER, The European Union and the Arab World: from the Rome Treaty to the «Arab Spring», MEDAC Publications in Mediterranean IR and Diplomacy, Malta, March 2013. P.P 5-10.

مبعثاً للمجد والقوة. لقد كان نابليون يعتقد في ضرورة تأسيس إمبراطورية برية لمواجهة الإمبراطورية البحرية المترامية لعدو فرنسا للدود إنجلترا وأن هذا لن يتحقق الا بغزو مصر والشرق العربي. أما من الناحية الاقتصادية الاستعمارية فقد أرادت فرنسا تعويض مستعمراتها التي خسرتها أمام الإنجليز في كندا والقارة الأمريكية. ومن المثير للجدل مدى صحة نداء بونابرت لليهود أفريقيا وآسيا الصغرى للاصطفاف تحت قيادته لاسترداد (إمبراطورية القدس القديمة) وأن هناك خبرين تم نشرهما في الجريدة الفرنسية الرسمية (مونيتور يونيفرسل) يرجع تاريخهما الى 22 مايو و27 يونيو من عام 1799م عن دعوة " بونابرت " لليهود بإقامة دولة لهم في القدس وفلسطين. أو كما يدعي البعض من أن تلك الدعوة كانت بتاريخ 4 أبريل 1799م أثناء حصاره لمدينة عكا الفلسطينية. ورغم تشكيك الكثيرين في حقيقة تلك الدعوة إلا أن دلالة ذلك الأمر أن دور اليهود في المشروع الاستعماري للإنجليز والفرنسيين كان قد بدأ يداعب خيال القوتين الاستعماريين مع نهاية القرن الثامن عشر.

**وعد بلفور 1917م وقيام الدولة العبرية 1948م:** لقد مهد وعد بريطانيا لليهود بإقامة وطن لهم في أرض فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى ثم موجات الهجرة لليهود أوروبا أثناء فترة حكم النازي في الحرب العالمية الثانية لنشأة الدولة العبرية وظهور المأساة الفلسطينية. على الرغم من أن الدول الأوروبية حاولت أحداث نوع من التوازن بين المصالح اليهودية والمصالح العربية من خلال قرار التقسيم 1947م، إلا أن الحرب وتوازنات القوى بين العرب واليهود جاءت كلها لصالح إسرائيل. بالتالي لم تقدر أوروبا أنداك حجم المأساة الفلسطينية المترتبة على التهجير القسري الذي مارسه الميليشيات المسلحة الإسرائيلية. لكن واجه المشروع الصهيوني معارضة بعض الدوائر الأوروبية وبشكل خاص الدوائر المسيحية مثل مواقف الحزب الاشتراكي المسيحي في بلجيكا، جماعة الشهادة المسيحية في فرنسا، وصحيفة الصليب الفرنسية وبدرجة أقل صحيفة " لوفيجارو " وقد أدانت هذه الأخيرة على لسان " فرانسوا موريك " الأعمال الإرهابية لعصابة " شتيرن ". وكان وضع القدس والأماكن المقدسة أهم الموضوعات التي احتلت الاهتمام الأكبر من الدوائر المسيحية الكاثوليكية ومعارضتها الأساسية. وكان عدد من الدول الأوروبية قد ظلت مترددة في الاعتراف بالدولة العبرية بسبب الوضع غير الواضح للأماكن المقدسة وهو ما يفسر تأخر اعتراف الدول الأوروبية بدولة إسرائيل، مثل فرنسا في 21/5/1949م وإنجلترا في 27/4/1950م. وموقف بلجيكا التي اعترفت بإسرائيل في 29/1/1949م كأمر واقع إلا أن رئيس وزراءها (بول هنري شباك) كان معارضاً لقرار تقسيم فلسطين وصرح في مناقشات البرلمان البلجيكي أن إنشاء دولة يهودية في المنطقة يشكل مشكلة جدية وخطراً على العالم العربي لأن الدولة ستكون على حساب الفلسطينيين في البدء ثم على حساب البلدان العربية فيما بعد ويتسق مع ذلك الموقف البلجيكي الرسمي انسحاب مندوبها من التصويت على انضمام إسرائيل للأمم المتحدة في 11/5/1949م معلناً أن وضع الأراضي المقدسة ووضع اللاجئين الفلسطينيين وحدود الدولة اليهودية هي أمور لا زالت بدون حلول عملية . وقد فصلت بلجيكا بين اعترافها الرسمي وبين الاعتراف بالحدود التي تمارس عليها إسرائيل سيادتها الوطنية ولا موقفها من وضع الأراضي المقدسة وهو ما كان يعني عدم الاعتراف بالخطوات التوسعية التي فرضتها إسرائيل بعد حرب 1948م.

**حقبة الحرب الباردة حتى حرب 1973م:** لقد كان الظرف التاريخي الذي أعلنت فيه الدولة اليهودية طرفاً مثالياً؛ إذ ترافق نشؤها مع دخول النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة وانقسام القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق؛ نتيجة لهذا حصل المشروع الصهيوني على أكبر دعم له من ثلاث قوى عظمى هي الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا. في الوقت الذي كانت تواجه فيه حركة التحرر العربي هذه القوى الثلاث في مصر، الجزائر وباقي بلدان المغرب العربي. وعلي الرغم من أن الإتحاد السوفيتي كان أول دول العالم اعترافاً بالدولة العبرية إلا أن فترة الحرب الباردة شهدت تقارباً عربياً - سوفيتياً في ضوء الصراع مع الكتلة الرأسمالية واستخدام هذه الأخيرة للدولة اليهودية كرأس رمح في مواجهة الوجود الشيوعي في الشرق

الأوسط. وبخروج فرنسا في أواسط الستينيات من عقدة الجزائر وتعاضم مصالحها الاقتصادية والسياسية في منطقة البحر المتوسط وظهور الانشقاق بينها وبين دول حلف الأطلسي في حقبة الرئيس شارل ديغول أو بداية ما سُمي (سياسة فرنسا العربية) حاولت فرنسا دفع أوروبا لتبني طريق خاص أكثر توازناً فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي. إلا أن اللامبالاة ظلت هي السياسة السائدة في التعامل مع الحقوق العربية حتى حرب يونيو 1967م حيث بدأت المسألة الفلسطينية تكسب اهتمام أوروبا. وقد مثلت أزمة النفط العالمية وقطع إمدادات النفط العربية عن الغرب على إثر حرب أكتوبر 1973م وبعد حقبة من الغياب الأوروبي عن الساحة العربية تأكيد لدي الأوربيين الشعور أن الصراع العربي-الإسرائيلي هو أحد المؤثرات الهامة على تطور المجتمعات الأوروبية وأنه من غير الصحيح ترك حقبة الشرق الأوسط كاملة في يد الولايات المتحدة بمفردها. لذا جاء رد الفعل الأوروبي مبكراً في 1973/11/6م حيث طالبت دول الاتحاد الأوروبي التسع - في هذا الوقت- بعودة المتحاربين لخطوط القتال القائمة قبل 22 أكتوبر 1973م وعدم ضم الأراضي بالقوة واحترام سيادة كل دول المنطقة. وكان من الطبيعي أن يستقبل هذا الإعلان بشكل سلبي من الدولة اليهودية والولايات المتحدة. ويمكن رصد مسألتين ميزتا حقبة السبعينيات هما أنه رغم اقتراب الموقف الأوروبي من الموقف العربي بعض الشيء إلا أن أوروبا ظلت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وترفض دعوة المنظمة للمشاركة في الحوار العربي-الأوروبي. المسألة الثانية هي معارضة الولايات المتحدة لجهود الحوار العربي-الأوروبي ومطالبتها الدول الأوروبية بضرورة مشاركتها قبل اتخاذ أي تدابير مع الدول العربية. ووصل الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1974م إلى حد الدعوة إلى تكوين جبهة من الدول المستهلكة للبتروال للوقوف في مواجهة الدول العربية البترولية خوفاً من حدوث اتفاقات منفردة بين الدول الأوروبية والدول العربية البترولية. وقد أثمرت الضغوط الأمريكية عن سحب موضوع الطاقة والبتروال من الحوار العربي الأوروبي من ناحية؛ ومن ناحية ثانية عن إنشاء الوكالة الدولية للطاقة عام 1975م التي ضمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية فيما عدا فرنسا التي رفضت الانضمام لها.

**حقبة ما بعد كامب ديفيد 1980-1989م:** والتي تميزت بدرجة أعلى من التبلور والوضوح في مواقف أوروبا من القضية الفلسطينية، مثل الدعوة لحكم ذاتي للفلسطينيين، إدانة العنف الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، تنمية العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، معارضة إجراءات التهويد التي تمارسها إسرائيل في القدس وإدانة المستوطنات. ثم جاءت الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت عام 1987م وما رافقها من قمع إسرائيلي وحشي ثم الحصار الاقتصادي على البضائع الفلسطينية ومنع تصديرها للخارج وأغلاق الجامعات الفلسطينية مما كان له دور كبير في بلورة المواقف الأوروبية باتجاه دعم الأمانى المشروعة للشعب الفلسطيني والتي وصلت إلى حد اتخاذ الإتحاد الأوروبي لتدابير عقابية بحق إسرائيل. وكان الحدث الأكثر جذرية في العلاقات الأوروبية الفلسطينية هو دعوة السيد ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية إلى زيارة مدريد وباريس واستقباله كزعيم دولة عام 1989م. وبعد سقوط الإتحاد السوفيتي السابق وانتهاء سياسات الحرب الباردة تحررت السياسة الأوروبية في هذه الحقبة من القوالب السياسية التي فرضتها على العالم القطبية الثنائية التي ميزت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مما مهد إلى فرض الأسئلة المؤجلة حول الهوية الأوروبية والعلاقة مع الولايات المتحدة ومستقبل القارة الأوروبية.

**حرب الخليج الثانية 1990-1991م:** لقد فشلت أوروبا في أول أزمة دولية بعد نهاية الحرب الباردة لتأكيد استقلالها عن الولايات المتحدة التي قادت الأزمة وإحتكرت بدون منافسة سياسية جدية القرارات الاستراتيجية فيها من أول قرار إرسال جنودها للمنطقة انتهاء بالمناورات السياسية الجانبية. وكالعادة حاولت فرنسا في بداية الأزمة أن تلعب دوراً مستقلاً عن الدور الأمريكي والبريطاني برفع شعار (حل الأزمة داخل المؤسسات العربية) إلا أن الضغوط الأمريكية نجحت في جر الدول الأوروبية كلها إلى الحرب ففازت الولايات المتحدة بكل جوائز

الحرب بينما تحملت أوروبا كل النفقات المادية وخسرت رصيدها السياسي في العالم فقد كانت حرب الخليج الثانية ردة بكل المقاييس في المشاعر الإيجابية التي نمت بين العرب والأوروبيين خلال حقبة الثمانينات فقد أعادت هذه الحرب مرة ثانية إلى السطح ذكريات الحروب الصليبية لدى الطرفين.

- **مؤتمر مدريد 1991م وإعادة تهميش أوروبا:** كانت هناك ثلاثة دوافع وراء إسراع الولايات المتحدة الأمريكية بعقد مؤتمر مدريد هي:

- 1- محاولة معالجة الآثار النفسية التي سببتها حرب الخليج في الشارع العربي.
  - 2- تجنب انسداد الطريق أمام عملية السلام بشكل نهائي بسبب حرب الخليج الثانية من نتائج على الأرض وأهمها عدم الاستقرار السياسي والهيكلية لأنظمة المنطقة.
  - 3- سرعة تطوير الأنظمة المعارضة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط (العراق وليبيا وسوريا) قبل أن تستفيد من حالة العداء الشعبي التي خلفتها الحرب في مواجهتها.
- ومرة ثانية ستعود أوروبا إلى الظل لينفتح المسرح على ممثل واحد فقط هو الولايات المتحدة التي ستمسك في يديها بكل خيوط المفاوضات بين العرب والإسرائيليين. رغم ذلك ستستمر أوروبا في دفع فاتورة السلام في صورة معونات متزايدة للفلسطينيين، أو بالأحرى ثمن تبعيتها السياسية-العسكرية للولايات المتحدة.

يمكن القول إن السياسة الأوروبية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي ككل ومن ضمنه القضية الفلسطينية قد مرت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - وانتهاء العلاقات التقليدية بين المستعمر الأوروبي وبين المستعمرات في المنطقة العربية - إلى ثلاث مراحل رئيسة من التحول<sup>xiii</sup> هي:

**1. المرحلة الأولى:** منذ تطبيق آلية التعاون السياسي الأوروبي EPC في عام 1969م حتى انتهاء الحرب الباردة في عام 1990م. وتميزت تلك الفترة بتشرذم التوجهات الأوروبية تجاه سياسات الصراع في الشرق الأوسط وعدم القدرة على خلق اتجاه عام مسيطر لتلك التوجهات، في ظل تحول تلك المنطقة من العالم إلى بؤرة للصراع حول النفوذ بين الولايات المتحدة وبين الإتحاد السوفيتي السابق، ودفع القطبين الكبيرين للقوى الاستعمارية التقليدية خارج حسابات التفاعلات السياسية للإقليم.

**2. المرحلة الثانية:** منذ تداعيات انتهاء الحرب الباردة وغياب التهديد الشيوعي الذي كان يمزق أوروبا شرقاً وغرباً، وكذلك حرب تحرير الكويت 1991م وتنامي الأمل بزيادة الدور الأوروبي الموحد - بعد ماستريخت - في المنطقة العربية مرة أخرى بما يمكن أن ينافس الدور الأمريكي القائد لمفاوضات مدريد وأوسلو، في ظل تغير الوضع في الداخل الفلسطيني بإجراء أول انتخابات رئاسية في عام 1996م وتولي السيد ياسر عرفات مسؤولية الرئاسة للدولة الفلسطينية الوليدة وهو تطور مؤسسي محوري في تعامل الطرف الأوروبي مع الجانب الفلسطيني من زاوية تمثيل رسمية. حتى عام 1999م الذي مثل نقطة تحول في ذلك الدور بتولي السيد خافيير سولانا مسؤولية الوساطة بين الجانبين العربي والإسرائيلي لتأكيد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم لكن مع رفض دعوى ياسر عرفات بالإعلان الأحادي عن قيام الدولة الفلسطينية، لكن تحول الأمل إلى مزيد من الإحباط نتيجة تجميد عملية السلام نفسها بعد رفض مذكرة "واي ريفر" من قبل حكومة بنيامين نتنياهو.

**3. المرحلة الثالثة:** استراتيجية الإتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط في عصر ما بعد 11 سبتمبر. حيث كان العامل الحاسم هو نشوب "انتفاضة الأقصى" ضد الممارسات الإسرائيلية القمعية بحق الفلسطينيين بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م بين عرفات وإيهود باراك

برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في التوصل إلى حلول لقضية القدس أو عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق الحكم الذاتي. ولم تفلح قمة شرم الشيخ ولجنة جورج ميتشل المنبثقة عنها في وقف العنف الدائر بين الجانبين. إلى أن جددت أحداث 11 سبتمبر 2001م اهتمام إدارة جورج و. بوش بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي فتم تشكيل اللجنة الرباعية الدولية Madrid Quartet في أبريل 2002م والتي ضمت كلاً من كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة وممثلين عن الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا. واعتمدت الرباعية الدولية جدول أعمال مشترك تأسيساً على مستخلصات مؤتمر مدريد 1991م وهي التسوية السلمية التي تتضمن الحل النهائي للصراع وفق حل الدولتين، ضمان الأمن لإسرائيل والفلسطينيين، وبذل كافة الجهود لوضع حد للأزمة الإنسانية الحادة داخل فلسطين. وكانت وجهة النظر الأوروبية من المشاركة في الرباعية الدولية هي البحث عن نفاذية أكثر للإتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط والتأثير على صياغة خيارات الاستراتيجية الأمريكية الانفرادية بهذا الخصوص. وهي المشاركة التي لاقت ترحيباً كبيراً من قبل الفلسطينيين لتحقيق توازن مضاد لما يرونه من انحياز أمريكي للطرف الإسرائيلي في المفاوضات.

ومنذ ذلك الحين حدث الانقسام الحاد في الرؤى بين الجانبين الأوروبي والأمريكي بخصوص عملية السلام في الشرق الأوسط؛ حيث أعلنت إدارة بوش الابن عن شن الحرب الاستباقية ضد دول محور الشر لتحقيق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي - المعلنه عام 2002م - بطريقة أحادية المنظور، وكانت حرب العراق 2003م أبرز مثال على تلك الرؤية. بينما كان يري الجانب الأوروبي ضرورة تعزيز الجهود الدبلوماسية والسياسية لتجديد عملية السلام مرة أخرى في إطار دولي متعدد الأطراف بما يتماشى مع السياسة الخارجية القيمة للإتحاد الأوروبي السابق الحديث عنها<sup>xiii</sup>.

لكن كانت المكاسب الأوروبية من الاشتراك في الرباعية الدولية جيدة إلى حد كبير من خلال تأكيد وجهة النظر الأوروبية في تفاعلات السياسة في منطقة الشرق الأوسط بشكل مؤسسي رسمي أكثر ولعب دور دبلوماسي أكثر فاعلية مثل دعم اتفاقية الحركة والدخول عبر معبر رفح الموقعة بين كل من إسرائيل، السلطة الفلسطينية ومصر عام 2005م ومن ثم تم إرسال بعثة خاصة بالإتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود عند النقطة الحدودية المشار إليها تحت مسمى بعثة EUBAM في نوفمبر 2005م، بالإضافة إلى قوات الشرطة المدنية الأوروبية المبتعثة إلى الأراضي الفلسطينية تحت مسمى EUPOL لتطوير القدرات الشرطية الأمنية للحكومة الفلسطينية.

وقد تعزز الدور الأوروبي في سياسات الصراع العربي-الإسرائيلي بعد جهود الوساطة التي مارستها كل من فرنسا وإيطاليا لوقف الحرب بين إسرائيل وقوات حزب الله في جنوب لبنان في صيف 2006م، والتي بناءً عليها تبنى مجلس الأمن قراره رقم 1701 بخصوص وقف إطلاق النار بين الجانبين ونشر قوات أممية للفصل بين الجانبين تحت مسمى UNIFIL شاركت فيها دول الإتحاد الأوروبي بـ 7000 جندي.

لكن جاء فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية يناير 2006م ليمثل انتكاسة جديدة لجهود السلام مع إسرائيل والوساطة الدولية فيها وبخاصة دور الإتحاد الأوروبي؛ حيث كانت تعد حماس منظمة راعية للإرهاب لدى كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لذا كان من الصعب التفاوض معها، خاصة في ظل رفضها لكافة التسويات السابقة بدءاً من مدريد 1991م حتى خارطة الطريق 2001م وعدم اعترافها من الأساس بدولة إسرائيل.

وكان التغيير الأبرز في التوجهات الأوروبية هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة حماس وتحويل المساعدات المالية والاقتصادية الممنوحة للفلسطينيين من خلال آلية جديدة تسمى

PEGASE بعيداً عن السلطات الفلسطينية المسيطر عليها من قبل حماس. وقد توقف التعامل المباشر بين اللجنة الرباعية الدولية وبين حكومة حماس إلى أن تعترف الأخيرة بحق دولة إسرائيل في الوجود كخطوة أولى ضرورية لتجديد المفاوضات، وهو ما أدى بالتالي إلى فشل مفاوضات "أنابوليس" في 2007م.

وقد أبرزت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة 2014م تباين المواقف داخل الجماعة الأوروبية ذاتها بين منتقد للعدوان الإسرائيلي غير المبرر - مثل فرنسا - وبين مؤيد لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة الإرهاب والتهديد المستمر الذي تمثله حركة حماس - مثل التشيك.

وفي إطار الرفض الأوروبي لدور حماس في القضية تحولت بؤرة الاهتمام إلى التعاون مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، خاصة فيما يتعلق بتمديد سياسة الجوار الأوروبية لتشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة بإنشاء لجنة مشتركة أوروبية-فلسطينية<sup>xiv</sup> بهذا الخصوص في رام الله أبريل 2015م.

**لذا يمكن استخلاص أمرين بخصوص الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربي-الإسرائيلي بوجه عام، هما:**

1. توارى الدور الأوروبي خلف الدور الأمريكي المحوري في تلك القضايا، خاصة في ظل رفض إسرائيل لأي أدوار وساطة أخرى غير أمريكية<sup>xv</sup>.
2. تباين كفاءة الأدوات الدبلوماسية، الاقتصادية والعسكرية في تلك القضايا، بالإضافة إلى عدم القدرة على رسم استراتيجية أوروبية محددة بأهداف موحدة للعمل الخارجي<sup>xvi</sup> بما يمكن أن يعطي أوروبا صوتاً واحداً في جميع الأمور ذات الصلة.

#### - الشراكة الأوروبية-الفلسطينية 1997م<sup>xvii</sup>

لقد مرت العلاقات الأوروبية-العربية بالكثير من الأحداث والسياسات المتعاقبة متأثرة بعوامل الخبرة الاستعمارية وسياسات ما-بعد الاستعمار، الجوار الجغرافي وضرورات التعاون، الأسواق ومصادر المواد الخام والطاقة المشتركة، وقضايا الأمن الإقليمي والهجرة غير الشرعية والإرهاب وضرورات العمل المشترك. لذلك فقد شكل العالم العربي وإقليم البحر المتوسط حقلاً خصباً للسياسات الأوروبية منذ معاهدة روما 1957م، مروراً بالحوار الأوروبي العربي 1973-1989م، ثم السياسة المتوسطية للاتحاد التي تم تجديدها 1990-1996م، ثم عملية برشلونة 1995م وسياسة الشراكة الأوروبية المتوسطية، والعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي منذ 1988م والمتوجة باتفاقية شراكة بين المنظمتين، حتى الخطوة الأخيرة المعلنة عام 2012م وهي الإتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبي<sup>xviii</sup>.

وقد فتح مؤتمر برشلونة الذي انعقد عام 1995م مرحلة جديدة من العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، حيث دعا الإتحاد إلى تأسيس "شراكة شاملة بين المشاركين من خلال تقوية الحوار السياسي على أساس منظم، تطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وإيلاء مزيد من التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية بصفتها الجوانب الثلاثة الأساسية للشراكة الأوروبية-المتوسطية".

وهدفت الشراكة الاقتصادية إلى:

1. إيجاد منطقة ازدهار اقتصادية مشتركة.
2. تسريع خطوات التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المستدامة.
3. تقليص الفجوة في المنطقة الأوروبية المتوسطية.



#### 4. تشجيع التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي.

ولتحقيق هذه الغايات تم تأسيس الشراكة الاقتصادية والمالية، والتوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من شركائه المتوسطيين؛ لإيجاد منطقة تجارية حرة بحلول عام 2010م. وقرر المجلس الأوروبي استحداث خطة ميزانية واحدة لتحل محل جميع قنوات الدعم السابقة الموجهة للدول المتوسطية باسم ميديا MEDA. وقد خصص للأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من 70% من مجمل المبلغ المرصود للدعم المتوسطي (أي 4280 مليون دولار تقريباً من أصل 5856 مليون دولار) كميزانية لبرنامج ميديا. فالسلطة الفلسطينية لم تستفد من هذه الشراكة مكاسب اقتصادية فقط، بل حصلت على مكاسب سياسية هامة إذ اعتبرت شريكا كامل العضوية في الشراكة المتوسطية على الرغم من عدم كونها دولة مستقلة ذات سيادة، وعلى هذا الأساس وقعت في عام 1997م أولى اتفاقيات التعاون بين منظمة التحرير والاتحاد الأوروبي "اتفاقية التجارة المؤقتة"، وتم اعتبارها في عام 2005م "المعاهدة الرئيسية" التي على أساسها وضعت خطة للعمل المستقبلي بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي. وكانت أهم الموضوعات التي ارتكز عليها الاتفاق الفلسطيني الأوروبي:

1- العمل على وضع "إطار شامل" لتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين.

2- تحديد الشروط المتعلقة بتحرير التجارة بين الجانبين بما يتناسب مع اقتصاد كل طرف، وعلى ضوء ذلك تعفى البضائع والسلع الفلسطينية المصنعة والمصدرة إلى السوق الأوروبية من الجمارك، بشرط أن ترافقها أوراق من الجمارك الفلسطينية تثبت أنها فلسطينية المنشأ يطلق عليها (شهادة المنشأ الأوروبية يورو) وأعطى الاتفاق للسلطة الحق في فرض رسوم جمركية على بعض البضائع المستوردة من الاتحاد الأوروبي. على أن يتم تحرير كافة القيود الجمركية تدريجياً بحلول عام 2001م.

3- العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن بين الطرفين من خلال الحوار البناء والهادف، فنص الاتفاق أن يلعب الاتحاد دوراً في تحسين ظروف الفلسطينيين الاقتصادية وتطوير مؤسسات السلطة الحكومية، ومساعدة القطاع الخاص الفلسطيني.

4- العمل من خلال برنامج ميديا للمساعدات التقنية على تطوير المجتمع المدني الفلسطيني. وتحديث القوانين والتشريعات وخلق دولة القانون.

#### - المساعدات الأوروبية للأراضي المحتلة في فلسطين:

يمكن تناول أبعاد تقديم المساعدات الأوروبية للفلسطينيين من خلال الآتي:

1. تقديم المساعدات المالية من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (بريطانيا، هولندا والدانمارك) وكذلك مهمات التدريب والمعدات المخصصة لقوات الشرطة المدنية الفلسطينية في غزة والضفة الغربية ووضعها تلك المساعدات تحت تصرف مكتب التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية<sup>xix</sup> EU-COPPS في التزام طويل الأجل منذ عام 2005م لتطوير قدرات تلك القوات لضمان السيطرة الأمنية على المناطق الفلسطينية وتحقيق انسحاب أمن للقوات الإسرائيلية منها.

2. توجيه المساعدات المالية إلى السلطة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها لتحقيق أهداف إنسانية بالأساس، وإنجاز التنمية في الداخل الفلسطيني، وكذلك بغرض البحث عن الأمن الإقليمي والدولي. ويتم توصيل تلك المساعدات عبر عدة قنوات<sup>xx</sup> هي:

أ. عبر آلية PEGASE وتسلم عبر رئيس الحكومة في الضفة الغربية للمؤسسات والأفراد (بقيمة 277 مليون يورو).

- ب. عبر وكالة الأمم المتحدة لأعمال الإغاثة للاجئين الفلسطينيين UNRWA في الأراضي المحتلة، الأردن، لبنان وسوريا (176 مليون يورو).
- ت. مساعدات إنسانية بما فيها دعم الغذاء عبر الأونروا أيضاً (72 مليون يورو).
- ث. مخصصات للاستجابة السريعة للأزمات في قطاع غزة ولللاجئين الفلسطينيين في لبنان تسلم بالأساس عبر الأونروا (30 مليون يورو).
- ج. مساهمات من أجل تسهيلات الغذاء عبر الأونروا (40 مليون يورو).
- ح. التعاون في التنمية بما يتضمن الأمن الغذائي (18 مليون يورو).
- خ. مساهمات أمنية وشرطية عبر آلية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة CFSP ولجنة مراقبة الحدود في رفح EUBAM (9 مليون يورو).
- د. مساعدات مالية من الأداة الأوروبية للديموقراطية وحقوق الإنسان EIDHR موجهة إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية - بالتوازي مع مثيلاتها الإسرائيلية (1 مليون يورو).
- ذ. مساهمة مالية أخرى إلى مكتب ممثل الرباعية الدولية للشرق الأوسط (1 مليون يورو).

ويتضح من العرض السابق مدى الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وبين الأونروا<sup>xxi</sup> الممتدة منذ عام 2000م، حيث تعتمد الأخيرة في 97% من ميزانيتها على المساهمات التطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية التي تساهم وحدها بـ 57% من تلك الميزانية. وتهدف تلك المساهمات إلى خدمة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في قضايا التعليم والتدريب، الصحة، حقوق الإنسان، البنية التحتية للمخيمات، التمويل متناهي الصغر لأبنية المخيمات، ومهام الإغاثة والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وتشير أرقام عام 2014م إلى أن مساهمات الإتحاد الأوروبي في الميزانية الاعتيادية للأونروا قد بلغت 660 مليون يورو، بالإضافة إلى 128 مليون يورو أخرى كمساهمة من الإتحاد في مهام الإغاثة الإنسانية والطوارئ.

ووفق تقديرات المفوضية الأوروبية لأثار الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة صيف 2014 فإن 80% من سكان قطاع غزة البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة يعيشون على المساعدات الخارجية. لذلك فقد بلغ مقدار تمويل المساعدات الإنسانية المقدمة للفلسطينيين من قبل المفوضية خلال عام 2015 فقط حتى شهر مايو<sup>xxii</sup> ما مقداره 25 مليون يورو لأغراض توفير المأوى، الرعاية الصحية، خدمات المياه والصرف الصحي والحماية.

وإجمالاً منذ عام 2000م، قد قدمت دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية ECHO التابعة للمفوضية الأوروبية 700 مليون يورو من المساعدات الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية.

#### - العقوبات الاقتصادية الأوروبية ضد السلطات الإسرائيلية

فرض الإتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات ضد دولة إسرائيل نهايات عام 2014م<sup>xxiii</sup>، خاصة في مواجهة بعض السياسيين المعارضين لحل الدولتين بالإضافة إلى عقوبات أخرى موجهة ضد الشركات الإسرائيلية والأوروبية العاملة داخل المستوطنات المقامة بشكل غير شرعي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مثل (شركة المياه الألمانية) وشركة (هاسكونينج) الألمانية لأعمال البنية التحتية.

وكانت بداية التفكير في تلك العقوبات في 11 سبتمبر من نفس العام في إطار مناقشات سفراء الدول الأعضاء في اللجنة السياسية والأمنية الثماني والعشرين في بروكسل، حيث أسندت

تلك اللجنة إلى لجنة الخبراء في شئون الشرق الأوسط مهمة إعداد مسودة لوثيقة تتضمن استجابة الإتحاد الأوروبي للسياسات الإسرائيلية المعطلة لحل الدولتين، باعتبار أن تلك اللجنة من الخبراء هي المسؤولة عن التحدث باسم الإتحاد في علاقات الشرق/المغرب.

ومن تلك السياسات المرفوضة في أوروبا بناء المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المذكورة سابقاً بما يعوق إمكانية إنشاء دولة فلسطينية ذات تواصل في كيانها الإقليمي أو يعوق اتخاذ القدس عاصمة لكلتا الدولتين، خاصةً بعد الحرب الأخيرة على غزة.

وتضمنت تلك العقوبات أبعاداً عدة بخصوص شركات وهيئات عامة وخاصة إسرائيلية وأوروبية في مجالات البنوك والصرافة ونقل الأموال، الإنشاءات والبنية التحتية، الجامعات ومراكز البحوث العلمية العاملة داخل حدود المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، على أن يستثنى من تلك العقوبات المستوطنين بصفتهم الفردية وأن تمارس في حق الشخصيات الرسمية العامة منهم فقط آلية قطع الاتصال المباشر، وعلى رأس هؤلاء وزراء الحكومة الإسرائيلية الحاليين. وتضمنت العقوبات أيضاً التوجيه بإعادة تقييم التمويل الأوروبي للمشروعات الإسرائيلية، بالإضافة إلى جزئية خاصة بالفلسطينيين تعرض الدعم و/أو عدم المعارضة الأوروبية للتحرك الفلسطيني الأحادي لاكتساب العضوية لدى المنظمات الدولية أو طلبات الحصول على الاعتراف الدولي بقيام الدولة الفلسطينية، كذلك دعوة الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد لإتباع نهج دولة السويد التي كانت سباقة في الاعتراف الرسمي بتلك الدولة.

#### ويمكن ملاحظة أمرين بخصوص فرض تلك العقوبات:

1. توحد الصف الأوروبي خلف قضية قيمية معيارية دون أي اعتبار لعلاقات الصداقة الثنائية بين الدول الأوروبية وبين دولة إسرائيل، حيث وافقت الدول الثماني والعشرون مجتمعة على فرض تلك العقوبات.
2. أن فرض تلك العقوبات كان يخدم بالأساس غرض الإتحاد الأوروبي في دفع قادة النظام الإسرائيلي نحو إعادة التفاوض مع الفلسطينيين مرة أخرى بعد فترة طويلة نسبياً من الجمود.

#### - الخاتمة:

في إطار الحالة التطبيقية المذكورة بخصوص دور الأداة الاقتصادية للسياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة (1993-2014م) قد تبين مدى فعالية تلك الأداة في ذاتها، لكن على الرغم من أن الإتحاد الأوروبي يسعى دوماً لإنجاز كل ما هو سياسي بتطويع كل ما هو اقتصادي إلا أن الواضح في الحالة المذكورة أن ترسيم السياسة لمنطقة الشرق الأوسط ككل متروكة في يد الولايات المتحدة، على أن يبقى الإتحاد الأوروبي صاحب الدبلوماسية الناعمة لتحسين وجه ممارسات الهيمنة الأمريكية في كثير من الأحيان، والمنفق المالي الأكبر على تنفيذ تلك السياسة في أحيان أخرى.

من العرض السابق يمكن استخلاص ما يلي:

1. إن الأساس الذي إنبتت عليه الجماعة الأوروبية منذ أن كانت اتحاداً للفحم والصلب يؤكد على الطبيعة الاقتصادية لذلك التجمع الإقليمي.
2. إن استمرار اعتماد الإتحاد الأوروبي على القدرات العسكرية الدفاعية لحلف شمال الأطلسي بالأساس ترسخ فكرة عدم سعي الإتحاد الأوروبي لتعزيز قدراته العسكرية الدفاعية الذاتية.
3. لا تكاد أداة من أدوات السياسة الخارجية الأخرى أن تنافس الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي في فعاليتها ونجاحها سوى الأداة الدبلوماسية، على الرغم مما قد يوجه البعض للدبلوماسية الأوروبية من أنها ذات بعد قيمي غير واقعي، وكذلك ما أفرزته الممارسة

الواقعية - في حروب البلقان - من تباطؤ الحلول الدبلوماسية الأوروبية في تجاوز الأزمات واللجوء إلى الملاذ الأمريكي كحل أخير يتمثل في شقه العسكري الإكراهي.

4. كذلك فإن الأداة الاقتصادية تتمتع بسمات تميزها في ذاتها؛ من حيث أنها تعتمد على قواعد المنع والمنح بما يمس الاحتياجات الأساسية للأفراد والشعوب، وأن تفاعلات العولمة وسياسات الاعتماد المتبادل بين الدول والكيانات الدولية المختلفة تعزز من دور الأدوات الاقتصادية في التفاعل بين تلك الوحدات الدولية بما يفوق أثر التفاعلات السياسية والعسكرية الأخرى رغم أهميتها.

لذا يمكن القول إن الإتحاد الأوروبي لم يستطع التحول إلى كيان سياسي موحد بقدر ما أصبح فاعلاً اقتصادياً دولياً، سواء في أبعاد التجارة العالمية، دبلوماسية التنمية مع الدول والأقاليم الأكثر فقراً والأقل نمواً، سياسات الشراكة والجوار، كل ذلك في إطار شامل يخدم -وفق وجهة النظر الأوروبية- الأهداف السياسية للإتحاد الأوروبي؛ فالإتحاد يتخذ من الاقتصاد مطية لتحقيق وبلوغ السياسة.

### الهوامش:

- <sup>i</sup> إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ، ص 473-486.
- <sup>ii</sup> Spyros Economides & Peter Wilson, *The Economic Factor in International Relations*, (New York: I.B. Tauris & Co Ltd, 2001), P-P 3-12.
- <sup>iii</sup> Spyros Economides & Peter Wilson, *OP.CIT*, pp 123-137.
- <sup>iv</sup> Lucie Podszun, *Does Development Aid Affect Conflict Ripeness?: The Theory of Ripeness and Its Applicability in the Context of Development Aid*, (Frankfurt: Dissertation Frankfurt University, 2011). pp 64-65.
- <sup>v</sup> متاحة على [http://ec.europa.eu/europeaid/general\\_en](http://ec.europa.eu/europeaid/general_en) بتاريخ 2015/6/14.
- <sup>vi</sup> Andrea Frontini, *Advancing a multi-level system of European commercial diplomacy: is there a role for the EU?*, *Policy brief of European policy centre*, 18 September 2013. p 1.
- <sup>vii</sup> مثال على ذلك الدراسة التي أعدها وزارة الخارجية الإسبانية في أكتوبر 2013 والتي تتناول دور الدبلوماسية الاقتصادية في تجاوز الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أثرت على الاقتصادات الأوروبية بشدة من عام 2008. وهي متاحة على موقع الوزارة الإلكتروني باللغة الإنجليزية بعنوان: *Economic diplomacy and marca (Brand) Espanga*
- <sup>viii</sup> Spyros Economides & Peter Wilson, *OP.CIT*, pp. 140-158.
- <sup>ix</sup> متاحة على [http://eeas.europa.eu/cfsp/sanctions/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/cfsp/sanctions/index_en.htm) بتاريخ 2015/6/14 وانظر كذلك:
- Francesco Giumelli and Paul Ivan, *The effectiveness of EU sanctions The effectiveness of EU sanctions: An analysis of Iran, Belarus, Syria and Myanmar (Burma)*, *EPC ISSUE PAPER NO.76*, the European Policy Centre, NOVEMBER 2013
- <sup>x</sup> متاح على [http://ec.europa.eu/dgs/fpi/what-we-do/partnership\\_instrument\\_en.htm](http://ec.europa.eu/dgs/fpi/what-we-do/partnership_instrument_en.htm) تاريخ الدخول 2015/6/14.
- <sup>xi</sup> متاح على <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/euro-med.htm> تاريخ الدخول 2015/6/14.
- <sup>xii</sup> انظر
- Costanza Musu, *European Union Policy towards the Arab-Israeli Peace Process the Quicksands of Politics*, (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2010).
- <sup>xiii</sup> Nathalie Tocci, *op-cit*. pp. 19-22.

<sup>xiv</sup> EU – Palestinian Joint Committee takes place in Ramallah متاح على

<http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/>. بتاريخ 2015/4/28

<sup>xv</sup> Tal Dror, 'Always the bridesmaid?': The EU role in the Middle East Peace Process, The Atkin Paper Series, the International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence (ICSR), June 2014.

<sup>xvi</sup> Ibid, p 9.

<sup>xvii</sup> عصام حمدان محمد بني فضل، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2009. ص 163-161.

<sup>xviii</sup> Bichara KHADER, The European Union and the Arab World: from the Rome Treaty to the «Arab Spring», MEDAC Publications in Mediterranean IR and Diplomacy, Malta, March 2013. pp. 5-22, 27-33.

<sup>xix</sup> متاح على. <http://ue.eu.int/Newsroom> بتاريخ 2015 /6/14.

<sup>xx</sup> Directorate General for Internal Policies-Policy Department on Budgetary Affairs, EU Financial Assistance to the occupied Palestinian territory. متاح على <http://ec.europa.eu/echo/files/policies/evaluation/2009/FinancialAssistance.pdf> بتاريخ 2015/6/14

ملحوظة : جميع الأرقام وفق تقديرات عام 2010-2009.

<sup>xxi</sup> eu and unrwa factsheet compressed. بتاريخ 2015/6/14 [www.ec.europa.eu/echo/](http://www.ec.europa.eu/echo/) متاح

على

<sup>xxii</sup> متاح على <http://ec.europa.eu/echo> مايو 2015

<sup>xxiii</sup> من تقرير لجريدة هآرتس الإسرائيلية، متاح على <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.626946> تاريخ الدخول 2015/6/14.